المعهد الدولي
لبحوث سياسات الأغذية
حلول مستدامة للقضاء على الجوع والفقر
IFPRI®

مقال

الزراعة، الأمن الغذائي، التغذية والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

بقلم
جواكيم فون براون وم. س. سوامينيثن ومارك و. روزجرانت

أعيد طباعته من التقرير السنوي للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE

تم تأسيس المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (®IFPRI) في عام ١٩٧٥ حيث يعتبر واحداً من ضمن ١٥ مركزاً لأبحاث الزراعة التي تتلقى تمويلها الرئيسي من حكومات ومؤسسات خاصة ومنظمات دولية وإقليمية، وأغلبها أعضاء في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية.

صورة الغلاف: ©٢٠٠٤ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/جيم هولمز

الزراعة
الأمن الغذائي
التغذية
والأهداف الإنمائية
للألفية الجديدة

بقلم جواكيم فون براون
م. س. شفامينيثن
ومارك و. روزجرانت

في عام ٢٠٠٠ ألزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها بإيجاد «عالم أكثر سلاماً ورخاءً وعدلاً» وبأن «يحرروا الرجال والنساء والأطفال من ظروف الفقر المدقع والعوز المجردة من الإنسانية» وأن يضعوا «الحق في تحقيق التنمية واقع للجميع» وبالتخلص من «شعور الجنس البشري ككل بالحاجة.

هل هذه مجرد كلمات ذات معان جميلة؟ ربما سيتمكنوا من تحقيق فارق هذه المرة لأن الإعلان المشترك يضع أيضاً ثماني أهداف – الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (*MDGs*) – ولكل هدف توجد أغراض محددة يمكن قياسها والتي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ترمي هذه الأهداف إلى القيام بتحسينات محددة في حياة فقراء العالم والتي تقاس في أغلب الأحوال بمقارنة حالاتهم في عام ١٩٩٠.

تعتبر الحاجة لتحقيق هذه الأهداف هائلة. يعيش اليوم ١،١ بليون شخص بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم (حد الفقر المعروف عالمياً) – ٤٣٠ مليون في جنوب آسيا و٣٢٥ مليون جنوب الصحراء الأفريقية و٢٦٠ مليون في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي و٥٥ مليون في أمريكا اللاتينية. كما يعيش الكثير من الأطفال حياة تتسم بالجوع والمرض ويستسلمون للموت المبكر في أغلب الأحيان. أضف إلى ذلك أن ١،٦ بليون شخص يعيشون على ما يتراوح بين دولار ودولارين يومياً ثم يتحول المبلغ مؤقتاً إلى حد أقل من دولار يومياً. من أجل توفير حياة كريمة لكافة هؤلاء الأشخاص فإن الأهداف الثمانية التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ هي:

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع
٢. تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال
٥. تحسين الصحة النفاسية
٦. مكافحة مرض وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
٧. كفالة الاستدامة البيئية
٨. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

لا يمكن الاستغناء عن أي من هذه الأهداف وهي تتطلب إجراءات معقدة ومنسقة. غير أنه في ظل وجود ذلك التفويض الرسمي واسع النطاق والضروري في ذات الوقت، فأي الطرق أفضل للوصول إلى عام ٢٠١٥؟

تصور مؤسسة مبنية على تأمين الزراعة والغذاء والتغذية

إن أكثر الاستراتيجيات فاعلية لتحقيق تقدم مطرد ومستدام في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة هي خدمة كافة الأهداف بصورة متكاملة. غير أن كل هدف سيحتاج إلى مجموعة محددة جيداً من التقنيات والخدمات للنجاح على المستوى الميداني. إن فريق العمل الخاص بمشكلة الجوع (الذي يقدم نصائحه بشأن تحقيق هدف التقليل من حالات من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥) يقدم إرشادات ملائمة لإعداد هذه المجموعات في حالة الجوع. كما أن السعي لتحقيق كل هدف على حدة دون الانتباه لعلاقاته البينية مع الأهداف الأخرى سيقلل من العملية المعقدة للتنمية البشرية والاقتصادية إلى سلسلة من التدخلات المفككة والمتضاربة وغير المستدامة. ومن ثم فهناك اسلوب تنموي شامل ومتسق يتم اتباعه.

ونظراً لأن غالبية الفقراء يعيشون في قرى أو يعتمدون على الزراعة، لأن الزراعة تمهد الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي في الأمم الفقيرة فإن التنمية الريفية والزراعية ستكون أساس التقدم في المصفوفة الواسعة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤكد عليها الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

وعند سعينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يجب أن نسعى في النهاية إلى القضاء على مشكلة الجوع والفقر وسوء تغذية الأم والطفل. وفي هذا الصدد، يجب الانتباه جيداً لتجنب ضعف تغذية الأم والجنين أو سوء تغذيتهما الأمر الذي يؤدي إلى ولادة الأطفال بمعدل وزن أقل من الطبيعي مما ينتج عنه أضرار صحية والتقليل من القدرة العقلية ويحرم الأمم من البالغين الأصحاء المنتجين. كما تعتبر مشكلة نقص المغذيات الدقيقة جزءاً من مشاكل «الجوع» واسعة النطاق والتي لها آثارها المدمرة.

إن التركيز على أفراد أصحاء ومنتجين يعني أننا يجب علينا أن نهتم ليس فقط بتأمين الغذاء على المستوى العام بل إلى تأمين التغذية (إمكانية الوصول الاقتصادي والجسماني والاجتماعي والبيئي إلى نظام غذائي ومياه شرب نظيفة) على مستوى الأفراد من الأطفال والنساء والرجال. وبهذا يجب أن يتم تعديل تفسيرنا للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة لتعزيز التقليل من العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في ظروف لا يمكن تحملها في كافة البلاد بدلاً من تقليل النسبة العالمية. إن قمة الغذاء العالمية، على سبيل المثال، تهدف إلى تقليل العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع بدلاً من العمل على تقليل النسبة العالمية.

وبالرغم من كافة هذه القيود الخاصة بوضع المهمة الحالية في إطارها فإن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يمكن الانتفاع بها في وضع خطة عمل قوية للدول النامية والمجتمع الدولي لأنها تقدم دليلاً لتخطيط إطار واسع من جهود التنمية وتنفيذها.

ما فائدة تحسين الزراعة وتأمين الغذاء والتغذية؟

نحن بحاجة إلى تحقيق تنمية بشرية واقتصادية بصورة أسرع وأكثر استدامة – وهذه هي الخلاصة التي ستخدم كافة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. من ضمن العوامل الرئيسية في هذا الجهد هو التنمية الزراعية والريفية الصديقة للبيئة. ما هي الطرق التي تربط تأمين الزراعة والغذاء والتغذية بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – بصورة مباشرة وغير مباشرة؟ وكيف يمكن تعزيز وسائل الربط هذه؟

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ١: القضاء على الجوع الشديد والفقر المدقع

من بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة، يعتمد القضاء على الجوع الشديد والفقر المدقع على الزراعة في المقام الأول. (يدعو الهدف الإنمائي الأول للألفية الجديدة إلى تقليل حالات الجوع والفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٩٠).

العلاقة بين الزراعة والجوع والفقر

تتطلب عملية القضاء على حالات الجوع والفقر إدراكاً للطرق التي يرتبط بها هذان الأمران معاً. يمنع الجوع وسوء التغذية المصاحب له الفقراء من التخلص من الفقر الذي يعيشون فيه نظراً لأن الجوع يقلل من قدرتهم على التعلم والعمل والعناية بأنفسهم وبأفراد عائلاتهم. إذا لم يتم معالجة مشكلة الجوع فإنها ستطلق سلسلة من النتائج التي تضمن دوام حالات سوء التغذية وتقلل من قدرة البالغين على العمل وعلى إنجاب أطفال أصحاء، كما أنها تؤثر سلباً على قدرة الأطفال على التعلم وعيش حياة منتجة، صحية وسعيدة. إن هذا الخلل في التنمية البشرية يقلل من قدرة أي دولة على التنمية الاقتصادية لعدة أجيال قادمة.

هناك علاقات قوية ومباشرة بين الإنتاج الزراعي والجوع والفقر. ذلك أن ثلاثة أرباع الفقراء بالعالم يعيشون في مناطق ريفية ويكسبون قوت يومهم من الزراعة، وتظهر حالات الجوع وسوء تغذية الأطفال في هذه المناطق أكثر منها في المناطق الحضرية. أضف إلى ذلك أنه كلما زادت نسبة السكان في الريف الذين يعتمدون في دخلهم على الزراعة الكفافية فحسب (دون ميزة الانتفاع بالتقنيات المساعدة للفقراء وإمكانية النفاذ إلى الأسواق) زادت نسبة ظهور حالات سوء التغذية. لهذا فإن تحسين الإنتاج الزراعي الذي يهدف إلى خدمة أصحاب المزارع الصغيرة سيستفيد منه الفقراء الذين يعيشون في الريف قبل غيرهم.

كذلك فإن الزيادة في الإنتاج الزراعي تمكن المزارعين من زراعة المزيد من الغذاء الذي يعني توفير أنظمة غذائية أفضل – وفي ظروف أسواق أفضل والتي توفر مستويات متساوية من المنافسة – إلى دخل مرتفع من المزارع. وفي ظل توافر المزيد من المال فعلى الأرجح سيقوم المزارعون بتنويع الإنتاج وزراعة محاصيل ذات

قيم أعلى، وهم بذلك لا ينتفعون وحدهم فقط وإنما يفيدون الاقتصاد بوجه عام.

وتوفر موارد أكثر من المنتجات الزراعية يؤثر في خفض مستوى الأسعار ويسمح بذلك للفقراء في الريف أو المدن بشراء الأغذية الرئيسية بأسعار أقل. فعند دفع الفقراء الذين لا يملكون أراضي مبالغ أقل مقابل الحصول على الغذاء يعني أنه سيتوفر لهم مال أكثر ليستثمروه في الأصول، وذلك كفيل بمساعدتهم على زيادة دخولهم ومواجهة الكوارث الاقتصادية المستقبلية. كما أن تأمين الدخل والأصول يعتبر بمثابة أساس صلب للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تمكين الأشخاص من العمل دون أي ضعف ناتج عن الجوع أو نقص التغذية. وعند انتعاش القطاع الزراعي يساعد ذلك على خلق فرص عمل في مناطق أخرى مثل قطاعات معالجة الغذاء والتسويق، كما يكون له آثار ثانوية على الاقتصاد غير المتعلق بالزراعة.

وعند إتاحة الغذاء بنسب أكبر وزيادة الدخول والمساهمة في تنويع الأصول والنمو الاقتصادي تزداد الإنتاجية الزراعية والسياسات الداعمة للفقراء التي تسمح للأشخاص بالتخلص من مصيدة الفقر والجوع وسوء التغذية.

تقدم الأبحاث التجريبية دليلاً قاطعاً على فوائد زيادة الإنتاج الزراعي. ففي أفريقيا على سبيل المثال نجد أن زيادة بنسبة ١٠٪ في مستوى الإنتاج الزراعي تصاحبها انخفاض في حالات الفقر بنسبة ٧،٢٪. وفي الهند فإن زيادة مشابهة في الإنتاج الزراعي من المتوقع أن تقلل من حالات الفقر بنسبة ٤٪ على المدى القريب و١٢٪ على المدى البعيد.

التقدم في الحد من الفقر والجوع والتوقعات المستقبلية

إن العلاقات الوطيدة بين نمو القطاع الزراعي وخفض مستويات الفقر والجوع تدعو للانتباه بصورة كبيرة إلى عمليات صناعة القرار، مع العلم أن الاتجاهات الحديثة لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية الجديدة قد اختلطت. وتشير الاتجاهات إلى الحاجة الملحة لدعم الجهود للحد من سوء تغذية الأطفال وعلى الأقل مواصلة الجهود الكلية الهادفة إلى الحد من مشكلتي الجوع والفقر.

وقد انخفضت في العقد الماضي النسبة والعدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الفقر والجوع على المستوى العالمي، حيث قلّ عدد ١٢٦ مليون شخص ممن عاشوا على أقل من دولار يومياً في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٠، مما يعكس تناقصاً في عدد الفقراء بالعالم من ٢٨ إلى ٢١٪. وبناءً على أحدث البيانات (لأعوام ١٩٩٩–٢٠٠١) المأخوذة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) فإن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع انخفضت من ٢٠٪ إلى ١٧٪ منذ عام ١٩٩٠، مما يعني نقص ١٩ مليون شخص ممن عانوا من عدم تأمين الغذاء. وبالمثل، فإن الانتشار العالمي لمشكلة سوء التغذية بين أطفال مرحلة ما قبل الدراسة (تعتبر نسبة الأطفال الذين يزنون أقل من الطبيعي في مرحلة ما قبل الدراسة مؤشراً على الجوع وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة) قد انخفضت نسبته من ٣٠٪ إلى ٢٥٪ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. وبالأرقام المجردة فإن عدد الأطفال الذين عانوا من سوء التغذية قل بنسبة ٢٧ مليون طفل مقارنة بعام ١٩٩٠.

غير أن إجمالي الاتجاهات تكشف أن مستويات التقدم الإقليمية والقطرية في التسعينيات لم تتوزع بشكل متساوٍ. فبينما شهدت آسيا وأمريكا اللاتينية انخفاضاً في معدلات حالات الفقر والجوع وسوء التغذية وأعدادهم (باستثناء العدد غير المتغير للفقراء في أمريكا اللاتينية) فإن الوضع في جنوب الصحراء الأفريقية وشرق أوروبا يزداد سوءاً. وبالمقارنة مع الأوضاع في عام ١٩٩٠ فإن دول جنوب الصحراء الأفريقية ازداد فيها عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً ووصل إلى ٨٩ مليون شخص و٣٣ مليون شخص أكثر يعانون من الجوع و٦ ملايين طفل في المرحلة ما قبل الدراسة يزنون أقل من الطبيعي. وفي شرق أوروبا فإن الأعداد أقل من ذلك مع وجود الظروف المبدئية لكن الاتجاهات العامة تشير إلى وجود مشاكل خطيرة تتعلق بعمليات التنمية في المنطقة.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن العالم لن يتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المتواضعة التي تتلخص في التقليل من نسبة حالات الجوع والفقر، بل إنه سيبتعد كثيراً عن تحقيق هدف التخفيض من أعداد الأشخاص قليلو التغذية إلى النصف (بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٥) كما نصت قمة الغذاء العالمية. إن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع في عام ٢٠١٥ من المتوقع أن تهبط إلى ١١٪ لكن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة تحدد نسبة ٩،٩٪، تختلف التقديرات الخاصة بتحقيق هدف الحد من الفقر حيث يقدر وجود نسبة من ١٣٪ إلى ١٥٪ من الأشخاص المتوقع أن يظلوا تحت خط الفقر في عام ٢٠١٥ مقارنة بالهدف الإنمائي الخاص بتقليل عدد الفقراء إلى النصف من النسبة ٢٧،٩٪. وكما يحدث عادة في الأعمال، فإن نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في مرحلة ما قبل الدراسة ستنخفض إلى ٢٤٪ مقارنة بنسبة ١٥٪ المطلوبة. أما على المستوى الإقليمي، فستظهر حالات تباين كبيرة في النتائج التي تم تحقيقها: حيث ستظل الصين القوة الرئيسية الدافعة للنمو الشامل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ومن جانب آخر فإن جنوب الصحراء الأفريقية قد تصاب بالركود أو ستفقد السيطرة.

وبشكل عام، فإن التقديرات تشير إلى أن ٦٠٠ مليون شخص في الدول النامية، باستثناء تغير رئيسي في النموذج، سيعانون من الجوع في عام ٢٠١٥، وأن ٩٠٠ مليون شخص سيستمرون في العيش في فقر مدقع، وأن ١٢٨ مليون طفل في مرحلة ما قبل الدراسة سيعانون من سوء التغذية.

لكننا لا يجب أن نستسلم لهذا الوضع، بينما يشير تصور بديل إلى أنه مع وجود الاستثمارات والسياسات المناسبة يمكننا بالتأكيد التقليل من حالات سوء التغذية بمعدل أسرع. ووفق «سيناريو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة» – الذي سيحقق معدلات نمو زراعية واقتصادية أعلى واستثمارات أكثر في القطاعات الاجتماعية متضمنة قطاعي الصحة والتعليم، وتقليل نسبة الأشخاص الذين لا يجدون وسيلة مستدامة لتوفير مياه نظيفة للشرب ووسائل صحية أساسية إلى النصف، كما ينص الهدف الإنمائي رقم ٧ – فإن المستوى العالمي للذين يعانون من سوء التغذية يصل إلى أقل من ١٦٪ أي ما يقارب الهدف المرجو (انظر الاطار في الصفحة ٥).

ماذا ستكون تكلفة تقليل حالات سوء تغذية الأطفال إلى النصف؟

ما هو مستقبل الاستثمار إذا قمنا بتخفيض حالات سوء تغذية الأطفال إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، بما يتوافق والأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بتقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥؟

إن النموذج العالمي للغذاء الخاص بالمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (IMPACT-WATER) يسمح لنا بعرض نتائج في ظل سيناريوهات مختلفة خاصة بالسياسة و الاستثمار. يفترض النموذج أن الاستثمار في خمس جهات – بناء الطرق الريفية، والتعليم، وتوفير المياه النظيفة، والأبحاث الزراعية والري – هو أكثر الطرق فعالية للحد من مشكلة الجوع والفقر وسوء التغذية. كما تذكر التكلفة المقدرة لتحسين هذه المجالات الخمسة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٥ على المستوى القطري والإقليمي بناء على البيانات الخاصة بإنجاز تلك الاستثمارات الرئيسية والموضحة في الشكل ١ بالنسبة لسيناريوهين: السيناريو الأساسي (كالمعتاد، يعتمد على المشروعات) والسيناريو الملائم للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (حيث يتم تقليل نسبة سوء تغذية الأطفال إلى النصف بالنسبة لكافة الدول النامية تقريباً).

وكما هو متوقع يتصور سيناريو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة زيادات في الاستثمار في المحفزات الرئيسية الخمس للأمن الغذائي والتغذية. ستتكلف المشروعات بين عامي ١٩٩٥–٢٠١٥ ٤٣٠ بليون دولار أمريكي بالنسبة لكافة الدول النامية، بينما سيتكلف تقليل حالات سوء تغذية الأطفال إلى النصف ٥٩١ بليون دولار أمريكي – بزيادة ١٦١ بليون دولار فقط عن الاتجاهات الحالية.

كما هو الحال في المشروعات فإن الطرق الريفية ستمثل نسبة ٢٨٪ من إجمالي الاستثمارات تليها الأبحاث الزراعية والري بنسبة ٢٤٪ و ٢١٪، ثم توفير المياه النظيفة والتعليم بنسبة ١٥٪ و١٢٪ على التوالي. وفي سيناريو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يزداد نصيب التعليم المدرسي من الاستثمار إلى ٢٠٪ وذلك بسبب التوسع السريع في مدارس الثانوية للفتيات خاصة في مناطق آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية. كما تزداد نسبة الاستثمار في التعليم إلى الضعف من ٥١ بليون دولار أمريكي إلى ١١٩ بليون دولار أمريكي. وتزداد الاستثمارات في الطرق الريفية والبنية التحتية للري والأبحاث الزراعية وذلك لتحقيق أعلى عائدات مفترضة في ظل هذا السيناريو. بينما لا يتغير الاستثمار في المياه كثيراً نظراً للمستويات المرتفعة نسبياً لإمكانية الوصول لمياه الشرب النظيفة المتحققة بالفعل وفق السيناريو الأساسي: حيث يتطلب سيناريو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة زيادة قدرها ١،٥ بليون دولار فقط لكن أغلب ذلك موجود في جنوب الصحراء الأفريقية حيث سيظهر التأثير العظيم. نظراً لوجود فترة تلكؤ طويلة بين الاستثمار في الأبحاث الزراعية وظهور تأثيرها في إنتاج المحاصيل، فإن هناك حاجة لزيادات طفيفة نسبياً في مصروفات البحث لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، لكن زيادات أكبر ستكون ضرورية لسد حاجات الإنتاج الزراعي والحيواني لما بعد ٢٠١٥.

والجدير بالذكر أن الزيادة الإجمالية المقدرة في الاستثمارات اللازمة للوصول بالعالم وخاصة جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية إلى الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بالنسبة لسوء تغذية الأطفال (انظر الشكل ٢) تصل إلى ١٦١ بليون دولار أمريكي فقط – بزيادة ١٦ بليون دولار فقط عن المصروفات الحالية من هذه النقطة وصاعداً.

الشكل ١ تقديرات تكاليف تنفيذ السيناريو الأساسي وسيناريو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ٢٠١٥ الدول النامية

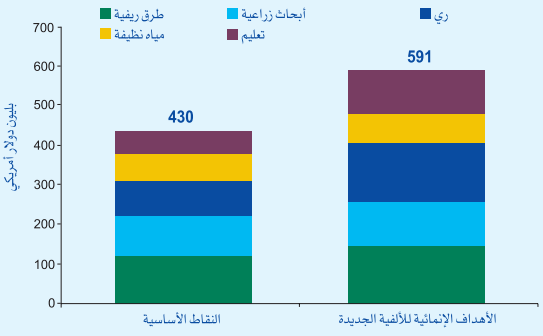

الشكل ٢ سوء تغذية الأطفال، مناطق الدول النامية، الخط الأساسي ٢٠١٥، سيناريو الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة لعام ٢٠١٥ وهدف ٢٠١٥

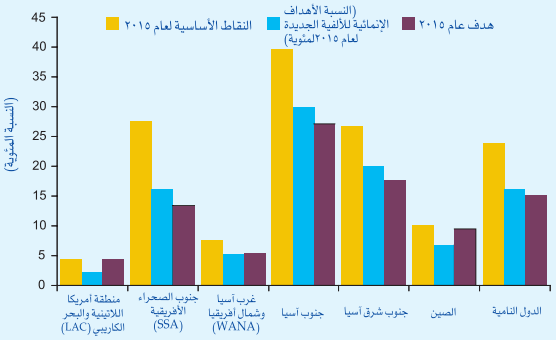

Note: LAC = Latin America/Caribbean; SSA = Sub-Saharan Africa; WANA = West Asia/North Africa.

المصدر: مارك و. روزجرانت. تم دعم بحث هذا السيناريو في المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وذلك بتقديم منحة من إدارة التنمية الزراعية والريفية التابعة للبنك الدولي.

زيادة الإنتاجية الزراعية والاستفادة من الزراعة

للحصول على معدلات إنتاج زراعي أعلى يتطلب الأمر وجود بذور وبعض التقنيات الزراعية الأخرى التي تتوافق مع البيئة المناخية المحلية وظروف العمل والاحتياجات السوقية لأصحاب المزارع الصغيرة. مثل هذه التقنيات التي يجب أن تكون صديقة للبيئة ستأتي من انتهاج اتجاهات تقليدية وحديثة في ذات الوقت متضمنة التعديلات الجينية السليمة من الناحية العلمية والآمنة على البيئة. كما أن الابتكارات الزراعية من شأنها زيادة العائدات وتقليل النفقات البيئية إضافة إلى أنها يمكن أن يتحملها أصحاب المزارع الصغيرة، في مناطق كثيرة تحتاج الأرض نفسها للتجديدات نظراً لأن التربة تصبح أقل إنتاجية بسبب فقد المواد المغذية. يتطلب حل هذه المشكلة البحث عن طرق الحد من فقد العناصر الغذائية للتربة وإعادة تغذيتها. وحتى يتم التجديد على كافة هذه الأصعدة بطرق تخدم المزارعين الفقراء فإنه يجب تعزيز أنظمة البحث الزراعية الوطنية والدولية.

كيف يمكن للفقراء الانتفاع بأفضل صورة من زيادة الإنتاجية الزراعية؟ أثبتت التجارب السابقة أن عدداً من الشروط المهمة ساعدت في زيادة انتفاع الفقراء الذين ينتمون للقطاع الزراعي المتزايد:

فمن أجل تحقيق معدلات نمو أسرع اعتماداً على الزراعة يجب وضع سياسات اقتصادية شاملة وتجارية مرجوة وبنية تحتية جيدة وإمكانية وصول إلى الاعتمادات المالية بسهولة. عند تحقق هذه الشروط تتوفر فرص تنافسية متساوية وتعطي المزارعين حافزاً لتبني التقنيات الجديدة والمستدامة والتنويع في منتجاتهم لإنتاج محاصيل عالية القيمة والقيام بأعمال تزيد من الدخل وترفع من مستوى الأسر بعيداً عن الفقر.

بالإضافة للسياسات الاقتصادية والزراعية المناصرة للفقراء فإن الزراعة كغيرها من القطاعات تحتاج إلى حسن إدارة الحكم وغياب للصراعات وأسواق عاملة جيدة وشركات خاصة حتى تزدهر.

وفي حالة توفر هذه الأخيرة فإن النمو ومجتمعات الأعمال بدأت تدرك أكثر أن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة لا يمكن تحقيقها وأن الشركات الخاصة لن تزدهر دون وجود اشتراك أكبر وأكثر من الفقراء في الأسواق. يواجه المزارعون الصغار في العديد من الدول النامية شروطاً مجحفة تتعلق بالتجارة وإلزاماً بدفع مبالغ باهظة في مقابل الحصول على المواد الضرورية تزيد عما يحققونه من مبيعات منتجاتهم، أما إطار العمل المحلي المنظم والمحسن فإنه يزيد من حدة المنافسة بين الموردين للمواد

الضرورية مثل البذور والأسمدة. كما أن التخلص من عوائق التجارة التي تواجه المنتجات الزراعية وخصوصاً المنتجات ذات القيمة المضافة العالية ستعمل على تشجيع عدد أكبر من رجال الأعمال للبحث عن فرص في مجال الأعمال الزراعية. يوفر السوق السليم والقطاع الخاص قيمة مضافة وأعمال ماهرة للفقراء الذين لا يملكون أراضي ويقدم فرص معيشة متعددة لمن يعملون في قطاع الزراعة وكذلك لمن لا يعملون فيه.

إن فكرة تحفيز الشركات العالمية الخاصة للدخول في أسواق الدول النامية ليست فكرة جديدة لكن التوقعات مختلفة هذه المرة، فهي مدفوعة من عدة جهات بإدراك أوسع مفاده أن أي نوع من النمو الاقتصادي لن يعمل على تحسين حياة الفقراء، بل يتطلب الأمر نوعاً خاصاً من تدخل القطاع الخاص يمكنه إحداث التغيرات الاقتصادية الضرورية. ويتمسك رجال الأعمال الآن بشكل أكبر بالمبادئ البيئية والاجتماعية الخاصة بحسن إدارة الحكم المشترك والتي تؤكد على وجود ممارسات أعمال مستدامة وتتمسك بالمعايير المتبعة في الأعمال: وبدون هذه المعايير والممارسات لا يمكن للقطاع الخاص والمجموعات المتضررة تحقيق نفع مشترك من الأنشطة الاستهلاكية والتوظيفية وتلك الخاصة بمجال الأعمال.

وعند غياب حسن إدارة الحكم والأسواق العادلة وكافة الشروط الأخرى الهامة المذكورة أعلاه فمن المستبعد بالنسبة للمزارعين الفقراء أن يحققوا دخولاً لائقة وأن يضمنوا وجود أنظمة غذائية كافية لأنفسهم ولعائلاتهم، وإذا ساء أداء الزراعة أو فشل فإن غير المزارعين سيشعرون أيضاً بالعواقب السلبية. يجب علينا أن نبقى منتبهين لحقيقة أن المكاسب العظيمة للإنتاجية الزراعية قد وفرت الخطوات الأولى الهامة للنمو الاقتصادي في العديد من الدول.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٢. تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي

إن التعليم من العناصر المهمة لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بالتعليم يجب علينا أن نضع في الحسبان علاقات التعليم بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. لا تتمكن الأسر الفقيرة في الريف من تحمل نفقات تعليم أبنائهم بالمدارس، حيث إن مصاريف التعليم ونفقات تعليم الأطفال بدل من إرسالهم للعمل وجني المال أو المساعدة في أعمال المنزل أو المزرعة قد تشكل مانعاً دون تعليمهم. لذا فالأمر يتطلب وجود استراتيجية ثلاثية للتعامل مع هذه المبادلة الكبيرة أمام الفقراء: أولاً: طعام الأطفال في المدرسة وثانياً: الحوافز (الغذاء أم المال) للآباء وخدمات الدعم (مثل الحضانات النهارية) للأمهات العاملات حتى يتمكنّ من إرسال أبنائهن للمدارس وإبقائهم هناك، وثالثاً: تحسين الإنتاجية الزراعية وعمل الأسواق لضمان توفير الغذاء الكافي وامكانية الوصول إليه.

إن تغذية الأطفال في المدارس عاد بأرباح تعليمية ملحوظة، فعلى سبيل المثال نتج عن تنفيذ برنامج تغذية في مدارس بنجلاديش عن زيادة إجمالية بنسبة ٣٥٪ في عدد الملتحقين بالمدارس (وزيادة ملحوظة تصل إلى ٤٤٪ في نسبة الفتيات) مقارنة بنسبة ٧٪ فقط زيادة في عدد المدارس التي لم يكن البرنامج مطبقاً فيها. ظهرت تحسينات مشابهة في أعداد الملتحقين ونسبة الحضور ومعدلات البقاء في عدد من برامج التغذية الداعمة للتعليم في الدول النامية. إن زيادة هذه البرامج في كثير من الدول النامية قد يكون لها أثر بالغ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بالتعليم والقضاء على الجوع في نفس الوقت.

كذلك هناك صلات ايجابية بين التعليم والزراعة. فمن خلال زيادة الدخول والسماح للمزارعين بتوظيف عمالة أو الاستثمار في التقنيات الزراعية التي توفر العمالة فإن زيادة الإنتاجية الزراعية ستمكن الآباء الريفيين من إرسال أبنائهم للمدرسة. كما أن النمو

أثبتت الدراسة أن تعليم الفتيات والتحسن العام في وضع النساء يسهم بشكل كبير في تحسين وضع تغذية الأطفال.

الاقتصادي الذي تدفعه الزراعة سيكون له تأثير أشمل من خلال إيجاد وظائف غير مرتبطة بالزراعة في الصناعات التي تتعلق بالأغذية بالنسبة للأشخاص المهرة والمتعلمين. ومع تنمية الزراعة سيتمكن المزارعون من إنتاج منتجات أكثر ذات قيمة أعلى متضمنة منتجات حيوانية مثل الألبان مما يعني زيادة الطلب على العمالة الماهرة في هذا القطاع نظراً لأن هذه المنتجات لها متطلبات إنتاج وتسويق خاصة. وكل هذه التغيرات القطاعية تعني أن الاستثمار في تعليم الأطفال يبدو أكثر نفعاً.

ومع نمو قطاع الزراعة تتحسن دوافع الأسر لتعليم الأطفال وتتعلم المزيد من الفتيات. وهذه النتيجة تعتبر هامة بشكل خاص لصالح الأطفال (الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة رقم ١ و٤). تشير الأبحاث إلى أن تعليم الفتيات والتقدم العام في وضع النساء يسهم بشكل كبير في تحسن حالة تغذية الأطفال. لكن نظراً لأن الفتيات يمثلن غالبية «المتوقفين» عن الدراسة – أو يستحسن أن نطلق عليهن «المجبرين» – فذلك يرجع جزئياً لدورهن في رعاية الأطفال الصغار في غياب خدمات رعاية الأطفال بالنسبة للأمهات العاملات الفقيرات، وستعتمد نسبة التحاقهن المستمرة بالمدارس على توفير خدمات رعاية الطفل. هناك حاجة ملحة لوجود برنامج رعاية للأطفال يموله المجتمع أو القطاع العام وخاصة دار الحضانة للنساء العاملات في المناطق الريفية والخدمات الممولة من قبل القطاع العام أو الخاص أو كلاهما معاً في حالة النساء اللاتي تعملن في القطاع الصناعي.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تشتغل الكثير من النساء بالزراعة، لكنهن بخلاف الرجال الذين تتوفر لهم فرص أكبر للأعمال غير الزراعية يعتمدن بشكل رئيسي على الزراعة لتأمين الغذاء أو كسب المال لعائلاتهن. ولهذا فإن التحسينات في الزراعة يمكن أن تسهم بشكل رئيسي في زيادة الدخول وفي تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية، والأكثر من ذلك أن التحسينات في التقنيات التي توفر العمالة في المجال الزراعي والتي تقلل من عدد ساعات العمل وتزيد الدخل لكل ساعة عمل (خاصة للمحاصيل عالية القيمة) سوف تفرغ وقت النساء الفقيرات مما يجعلهن ينتفعن ويسمح لهن بقضاء وقت أكبر لرعاية الأطفال. كما أن المزيد من الوقت بعيداً عن الزراعة يتيح للنساء الفرصة لاختيار العمل الماهر في القطاعات غير الزراعية.

إن قضية فقر الوقت لدى النساء هي أحد العقبات الرئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، حتى في حالة النساء العاملات المتعلمات فإن أصحاب العمل والمجتمعات غالباً لا يضعون في اعتبارهم الأعباء المتعلقة بالوقت والملقاة على عاتق النساء: الاعتناء بالأطفال وتدبير شؤون المنزل والحفاظ على وظيفة مربحة، كما تواجه النساء والفتيات في المنازل الريفية الفقيرة تحدياً أكبر في الوقت خاصة بعد أن أصبحت واجباتهن في المزرعة وفي المنزل أكثر صعوبة بسبب الاستثمارات غير الكافية في المياه والصرف الصحي

والطاقة والبنية التحتية الخاصة بالنقل. إن استراتيجيات التنمية الريفية التي تستثمر في حاجات البنية التحتية المعتمدة على النوع ربما تحسن من مستقبل الزراعة وتأتي بنتائج متكافئة للرجال والنساء معاً.

كما أن النساء المزارعات الناجحات سيطلبن إتاحة نفس الموارد المالية لهن، مثل الاعتمادات المالية المتاحة للرجال. وإلا فإنهن سيعملن باستمرار في ظل اقتصاد الرجل، وبدون التكافؤ الاقتصادي تصبح النساء أكثر عرضة من الرجال للكوارث والسلوك الذي ينطوي على مخاطرة كبيرة. فمثلاً تجد النساء غير المتميزات اقتصادياً من الصعب أن يتمكنّ من مناقشة استخدام الواقي الذكري وسيبقين على الأرجح في علاقات مهينة. يمكن تمكين النساء من خلال تأمين وصولهن للموارد وحقوق الملكية التي تمكنهن من جني قوتهم من الزراعة ومن خلال التحكم في الغذاء أو المال الذي ينتجونه. وقد قامت الإصلاحات الزراعية في بعض دول أمريكا اللاتينية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات على سبيل المثال بالسماح بملكية مشتركة للأراضي للرجال والنساء، أدت هذه التغييرات إلى تحسينات هامة في وضع النساء في المجتمعات الريفية.

كما أن الحقوق القانونية والاقتصادية التي تقدم المساواة للنساء ستضمن حصولهن على مزايا الرعاية الكاملة للزراعة المتطورة، وهذه المساواة من شأنها أن تزيد من الإنتاجية الزراعية بدرجة أكبر.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال

إن العلاقة بين الزراعة ونسبة وفيات الأطفال غير مباشرة لكنها هامة، حيث إن ما يقرب من نصف إجمالي وفيات الأطفال تحدث بسبب سوء التغذية التي تمنع الأطفال من مقاومة حتى أكثر أمراض الأطفال شيوعاً. كما أن الأطفال الذين يعانون من نقص طفيف في الوزن من المرجح أن يتوفوا قبل تمام النضج مرتين أكثر من الأطفال ذوي الوزن الطبيعي. كما أن خطر الموت يزيد من ٥ إلى ٨ مرات في عدد الأطفال الذين يُساء تغذيتهم بدرجة كبيرة أو متوسطة، كما أن غياب العناصر الغذائية الدقيقة الضرورية يزيد من عرضة الأطفال الفقراء للأمراض. تصاب المناطق الريفية بشكل أكبر بحالات وفيات الأطفال حيث تتوفى نسبة أكبر من الأطفال قبل سن الخامسة مقارنة بأطفال المدن. كما أن زيادة إنتاج الغذاء وتحسين نوعية الأنظمة الغذائية للأطفال سيساعد في تقليل حالات سوء تغذية الأطفال ونسبة وفياتهم خاصة في المناطق الريفية. كذلك ستسمح الدخول الأعلى من النمو الاقتصادي الذي تدعمه الزراعة بالنسبة للأسر بصرف المزيد من المال على الغذاء والدواء، مما يؤدي أيضاً إلى تخفيض معدلات وفيات الأطفال.

أخيراً نقول أن مشكلة ارتفاع نسبة وفيات الأطفال هي نتيجة مزيج من ظروف معيشية فقيرة متضمنة نظام غذائي ناقص ونوعية النظام الصحي والوصول إليه.

وليس من الغريب أن يرتبط الفقر بكافة مشاكل الصحة المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. كما أن انتشال الأشخاص بعيداً عن الفقر من خلال زيادة فرص مكاسبهم سوف يساعد في حل مشاكل صحية كبيرة. يسهم النمو الزراعي والريفي في التأثير على الصحة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٥. تحسين الصحة النفاسية

من أجل الاعتناء بشكل صحيح بالأطفال ينبغي على النساء أن تتمتعن بصحة جيدة. فالنساء العصاميات والمتعلمات وصاحبات القدرة على الوصول للموارد يكنّ أفضل قدرة على الاعتناء بأنفسهن. وبهذا فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بالتعليم وبتمكين النساء من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية يمكن أن يسهم بصورة غير مباشرة في تحسين صحة النساء.

لكن الزراعة يمكنها تقديم فائدة صحية مباشرة للأمهات من خلال تحسين نوعية النظام الغذائي للنساء: حيث إن كلاً من نوعية وكمية الغذاء المتاح للنساء تؤثر على صحتهن ثم إن تأثير سوء التغذية على الصحة التناسلية أمر معلوم. فالنساء اللاتي ضعف جهازهن المناعي بسبب نقص الغذاء لديهن احتمال أكبر للإصابة بالعدوى والإصابة بنتائج وخيمة أثناء الحمل. كما تعتمد صحة الأمهات على مدى تحقيق الأمن الغذائي في مرحلة صبوة الفتيات أي قبيل الحمل.

أضف إلى ذلك أن العناصر الغذائية الدقيقة مثل الحديد والزنك وفيتامين أ هامة بشكل خاص في الأنظمة الغذائية للنساء نظراً لأن النساء والأطفال الصغار يعانون أكثر من سواهم من مشاكل في هذه

الأمور. تعتبر الأنيميا الناتجة عن نقص الحديد مرضاً مدمراً لأنه يصيب النساء بأقسى صوره أثناء الحمل والولادة والأشهر القليلة الأولى عقب الولادة. تتوفى أكثر من ٦٥،٠٠٠ امرأة سنوياً بسبب الإصابة بالأنيميا، وحتى يتم التغلب على مثل هذه المشكلات الصحية يجب علينا أن نعزز أنظمة غذائية ونحصن الأغذية بالمواد الغذائية الدقيقة وننتج جيلاً من المحاصيل الأساسية الغنية بهذه المواد الغذائية. وبالفعل يقوم برنامج هارفست بلاس التابع للمجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية بتوليد هذه الأنواع من المحاصيل بالفعل، مما سيعمل على توفير إسهامات زراعية لحل مشكلة «الجوع المقنع».

ويعتبر تحسين الغذاء والأمن الغذائي للأسر الفقيرة بمساعدة الزراعة وضمان تقسيم الأسر للغذاء بالتساوي ضمن الخطوات الهامة في تحسين صحة الأم.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

تلعب الزراعة والغذاء والأمن الغذائي دوراً هاماً لكنه ما زال أقل من المطلوب في التعامل مع مرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية. نحن بحاجة لتبني وجهة نظر شاملة. يمكن للقطاع الزراعي الديناميكي التقليل من السلوكيات الاقتصادية الخطرة وزيادة الطلب على التعليم والرعاية الصحية الجيدة وتوفير غذاء كافٍ من أجل حياة صحية ومقاومة الأمراض إذا استدعت الحاجة. أما القطاع الزراعي الخامل، على الصعيد الآخر، فإنه قد يفسد محاولات كبح انتشار مرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية وأمراض أخرى، يمكن أن تؤدي الزراعة الخاملة إلى قيام الفقراء بمخاطرات والدخول في أنشطة

تلعب الزراعة والأمن الغذائي والتغذية أدواراً هامة ولكنها مازالت أقل من المعدل المطلوب في معالجة مشكلة مرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية.

اقتصادية تعرض الصحة للخطر. أضف إلى ذلك أنه بدون الغذاء والتغذية المناسبة فإن الأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية سيتطور مرض الإيدز لديهم سريعاً لأن هؤلاء الأفراد يحتاجون إلى ما يصل إلى ٥٠٪ بروتينيات أكثر وما يصل إلى ١٥٪ سعرات حرارية أكثر من الأفراد الأصحاء. وبالمثل فإن الأمهات الحوامل المصابات عرضة أكبر لنقل المرض للأطفال الذين يعانون من نقص الأمن الغذائي. كما أن علاج مرضى الإيدز يكون أقل فعالية في غياب الأمن الغذائي، وبالإضافة للصلات المباشرة بين نوعية النظام الغذائي وحدة المرض والفقر ومرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية فإنهم متداخلون بشدة. كذلك فإن الأشخاص في المجموعات المهمشة عرضة أكثر للمرض بسبب محدودية امكانهم الحصول على آليات التعايش مع المرض مثل الشبكات الاجتماعية وبيع الأصول.

إن وجود حالات الإصابة بالسل مرتبط أيضاً بسوء التغذية والفقر، فالأشخاص الذين تنقصهم الأنظمة الغذائية السليمة والذين لا يحصلون على المواد الغذائية الدقيقة كالحديد وفيتامين د والزنك أكثر عرضة لالتقاط عدوى السل والتفاقم بصورة أسرع ليصل إلى العدوى النشطة ثم إلى الوفاة المبكرة.

أما في حالة الملاريا فإن الروابط المذكورة سابقاً بين المرض من جهة ومستويات الدخل ونوعية النظام الغذائي من جهة أخرى يرتبطون بعلاقات مباشرة بين الزراعة وانتشار المرض. قامت مبادرة حديثة بدأتها المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية (CGIAR) – مبادرة على نطاق المنظومة والمعنية بالملاريا والزراعة (SIMA) – وهي تهدف إلى تعميق فهمنا للصلات بين الزراعة ومرض الملاريا وللبحث عن طرق جديدة للتحكم في انتشار المرض من خلال تبني ممارسات زراعية مؤاتية. فاستخدام ترشيحات جديدة للأرز عالية العائدات وتنويع المحاصيل الإنتاجية هما استراتيجيتان مقترحتان للمساعدة في مكافحة الملاريا.

عموماً فمن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الخاصة بالقضاء على المرض يجب التنسيق بين موارد القطاع الزراعي مع موارد القطاع الصحي لمواجهة التحديات المشتركة المتعلقة بالحد من الفقر والقضاء على المرض. تعتبر محاربة مرض الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية هامة بشكل خاص نظراً لأن هذا المرض يقضي على سكان الريف ويمحو القوة العاملة في بعض الدول.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٧. كفالة الاستدامة البيئية

يستهدف إعلان الألفية مناقشة عدد من القضايا البيئية متضمنة التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية الهامة واستخدام الطاقة والتغير في المناخ العالمي والمياه الآمنة والمرافق الصحية والأحياء الحضرية الفقيرة. يمكن للقطاع الزراعي المنتج أن يقلل من الضغط على كافة هذه المناطق لكن النتيجة لا تأتي أتوماتيكياً، في الواقع، تميل الكثير من الممارسات الزراعية التي تدفع الإنتاج للقيام بذلك على حساب البيئة. فالضغط من أجل زيادة الإنتاج الزراعي باستخدام سياسات غير ملائمة في الماضي نتج عنه تدهور في التربة وتركز أكبر لغازات الدفيئات في الغلاف الجوي والتلوث البحري والاستغلال الزائد لمصائد الأسماك وفقد الموائل القيّمة. عادة ما يحاول الأفراد الذين يعانون من عدم توفر الغذاء والتغذية حماية بيئاتهم لكنهم غالباً ما يفشلون بسبب نقص الموارد والقدرة على تنظيم الأعمال الجماعية اللازمة على المستوى المحلي.

أضف إلى ذلك أنه من المعلوم أن العديد من إخفاقات الأسواق في مجال الزراعة يسهم في تدهور أوضاع البيئة، وبعض الأمثلة الواضحة على ذلك تتعلق بالاستغلال الزائد للموارد الطبيعية حيث لم يتم تحديد حقوق الملكية بوضوح وحيث تشجع الإعانات المالية سوء الاستخدام في إدارة الموارد. يجب أن تتحول الاعتمادات من إعانات مدمرة للبيئة إلى سياسات داعمة للمؤسسات الايكولوجية الضرورية من أجل الزراعة المستدامة.

وحتى تكون برامج التنمية الزراعية مستدامة بيئياً يجب أن توضع تكاليفها البيئية طويلة الأجل ومكاسبها في الاعتبار، إضافة إلى أن السياسات والتنظيمات يجب أن تكون في موضعها لتشجيع الاستخدام الفعال – وليس الزائد عن الحد – للطاقة والمياه والأسمدة والمبيدات. تعتبر الإدارة السليمة للمياه في الزراعة أمراً حيوياً لتأمين مياه الشرب ولمنع الأمراض المنقولة بالمياه والإسراف في استخدام المياه، وفي نفس الوقت فإن النمو الاقتصادي المدفوع بالزراعة سيوفر عائدات عامة يمكن للحكومات استخدامها لتوفير مياه شرب آمنة ومرافق صحية أفضل بالإضافة لدخول أعلى تسمح لأسر المزارعين بالاستثمار في تلك الاحتياجات الأساسية.

كذلك تظهر قضية الإدارة الأمثل للموارد في المناطق الحضرية أيضاً، فإعانات المياه في المناطق الحضرية على سبيل المثال غير متوافقة مع الأشخاص الميسورين في أغلب الدول النامية لأنها مرتبطة بالنظام العام. يدفع الفقير في المناطق الحضرية الذي يضطر للاعتماد على بائعي المياه أضعاف السكان الأيسر حالاً، وعند التخلص من تلك الإعانات واستخدام الأموال المتاحة لتمويل توزيع أكبر للمياه المضخة سيفيد الفقراء بلا شك.

الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٨. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

إن مواجهة مشاكل التنمية سيتطلب من الدول العمل معاً على المستويات الإقليمية والدولية لمواجهة العديد من القضايا، تحاول الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الأخيرة اغتنام هذه الحاجة كما أن لها العديد من الأهداف، تتعلق إحداها بخلق وظائف للشباب. فالوظائف في المناطق الريفية والمدن الصغيرة تعتبر هامة بوجه خاص ويمكن أن تسهم الظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تيسر عملية النمو الزراعي بشكل كبير هنا، وبالرغم من أن الوظائف المتاحة مبدئياً ستكون ضمن نطاق الزراعة إلا أنه بمجرد ازدهار النمو الاقتصادي العام كنتيجة للنمو الزراعي فإن فرص التوظيف ستزيد في قطاعات أخرى.

يجب وضع الزراعة في الاعتبار عند التعامل مع الغايات الأخرى للهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ٨ أيضاً، فعلى سبيل المثال عند إعداد «نظام تجاري ومالي غير منحاز وواضح ويعتمد على القواعد ويمكن التنبؤ به» (غاية واحدة محددة) يجب إعطاء الأولوية لتوفيق وتبرير التجارة الزراعية العالمية بسبب التأثير الإيجابي المباشر الذي سيكون لذلك على المزارعين الفقراء، وفي نفس الوقت يجب الاهتمام

بالحاجات الخاصة للمنتجين الزراعيين الفقراء من أجل ضمان أن هذه المجموعة الضعيفة تنتفع قدر الإمكان من التجارة الناتجة. على سبيل المثال يجب على صانعي القرار أن يتأكدوا أن استراتيجيات الحد من الفقر (مثل تلك المعدة تحت مظلة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)) مرتبطة بوضوح بالتنمية الزراعية بسبب العلاقة القوية بين الحد من الفقر والزراعة.

كما يتطلب إجراء شراكات عالمية للتنمية التزاماً أكبر من جانب الممثلين العالميين والوطنيين في السعي للنمو المؤيد للفقراء. يعتبر إصلاح نظام التجارة الدولي أحد الأمثلة على هذا الالتزام، ومن الأمثلة الأخرى استهداف مستويات أفضل من المساعدات الخارجية الممولة على أساس مستدام والتعزيز المستمر لتدفقات الاستثمارات الخارجية. تعتبر هذه الجهود ضرورية لتدعيم القدرة الوطنية للدول النامية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

أخيراً فإن التعاون الحقيقي بين المنظمات الدولية والمعاهد البحثية الدولية والمحلية والمجتمع المدني لإنتاج أبحاث متماسكة وقابلة للاستخدام وتوصيات خاصة بالسياسات بالإضافة إلى مراقبة جهود السياسات القائمة وتقييمها تعد كلها أمور هامة. تعتبر المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية أحد الأمثلة على جهود التعاون الدولي التي تدل على قوة الشراكة في تحسين الصالح العام في القطاع الزراعي.

الإجراءات المتعلقة بالسياسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

تقوم العديد من منظمات المجتمعات المدنية بمراقبة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ويتم الإعلان عن ذلك في مختلف وسائل الإعلام، كما تقوم الدول بتعديل السياسات والبرامج التي ستحدث التغييرات اللازمة لتحقيق هذه النتائج. ومع تقدم هذه الجهود يجب أن يراعي أي تقييم للتقدم أن الإجراءات المتعلقة بالسياسة التي تسهم فيها تحتاج إلى وقت كما تكشف حركة سير التنمية من غايات مجردة إلى تغير في السياسة إلى استثمار وتنفيذ ثم نتائج. إذاً فإن تقييم التقدم من هذا المنظور سيتضمن الاحتفاظ بسجلات الانتقالات من البلاغة الصديقة للتنمية إلى الوثائق الملزمة التي تحدد الالتزامات إلى تصميم سياسات فعلية تدعمها مخصصات مالية ملائمة ثم إلى أنشطة التنفيذ الأخيرة التي يكون لها تأثير فعلي على أرض الواقع. خلال هذه العملية يجب أن نكون مدركين للواقع السياسي والاقتصادي المصاحب للتغيرات الكبيرة، وبناءً على ذلك يجب أن يصاحب توقعات النمو السريع إدراك لحقيقة أن التغير في السياسات يحتاج إلى وقت لكن يجب أن تظهر نتائج فعلية في النهاية.

ونظراً لمرور أعوام قليلة منذ القيام بالإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة فإن أغلب الأعمال المرتبطة به مازالت بين مرحلتي «الإعلان» و «المبادرة» (انظر الشكل). قام ممثلو السياسات بتقدم ملائم في هذه المراحل المبدئية لتعزيز أدوار الزراعة والغذاء والأمن الغذائي في عملية التنمية. غير أنه من جانب التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ما زال علينا أن نرى نتائج ملموسة وقد نفشل في تحقيق عدد من النتائج بسرعة التغيير الحالية. والانتقال لمرحلة «الأعمال والاستثمارات» يعد الآن أمراً حيوياً.

مطلوب أيضاً وجود استراتيجية تنمية شاملة تتعامل مع كافة الغايات حتى تنجح الجهود المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وبالطبع تختلف هذه الاستراتيجيات حسب الدولة بسبب الموارد والظروف المؤسسية، لذا يجب تطويعها للاحتياجات الخاصة وظروف الموقف الحالي. كما يجب وضع المناخ السياسي والاقتصادي في الحسبان بالإضافة إلى العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية، وفي نفس الوقت يجب تحقيق كافة الغايات وهذا يتطلب تصرفاً محدداً على النطاق العام. على سبيل المثال بالنسبة لهدف تقليل حالات الجوع إلى النصف فإن فريق العمل المعنب بالحد من الجوع الذي يركز على هذا الهدف قد اقترح سبع توصيات محددة على المستوى العالمي والوطني والمجتمعي.

تعتبر الأعمال السياسية التي تحسن من الإنتاجية الزراعية الغذاء والأمن الغذائي عناصر ضرورية لنجاح استراتيجية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. أضف إلى ذلك الحاجة عموماً إلى مجموعة من السياسات الوطنية والدولية التي تحفز القطاع الزراعي. إن دعم النمو الزراعي في الدول منخفضة الدخل يعني عموماً دعم النمو المؤيد للفقراء وخاصة إذا صاحبه نفاذ أفضل للأسواق لأصحاب المزارع الصغيرة.

تشير المواقف المناظرة إلى الأهمية البالغة لنفاذ المزارعين إلى الأسواق بسهولة وبذلك تزيد الحاجة للاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والجسور لتحقيق نتائج الهدف الإنمائي للألفية الجديدة رقم ١. وتعتبر هذه الاستثمارات هامة بوجه خاص لدول جنوب الصحراء الأفريقية، كما تعرض شراكات القطاع العام والخاص وسيلة فعالة لتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، حيث أثبتت جهود القطاع العام وحدها أنها غير كافية. وفي نفس الوقت يجب ربط الاستثمار في البنية التحتية بالحد من الفقر الوطني والغايات الإنمائية العامة، وغياب التنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى المانحين يعني أن الاستثمارات تذهب هباء، فعلى سبيل المثال يشير تشييد مدارس دون شق طرق للوصول إليها إلى حتمية عدم التحاق أحد بهذه المدارس.

من المهم وجود شعور بالملكية لضمان استدامة الاستثمارات، يجب تضمين المجتمعات المحلية وخاصة التي تشتمل على رجال ونساء يعيشون في فقر في أي خطط للاستثمار من خلال الاستفسار منهم عما يحتاجون إليه ومدى استعدادهم للعمل من أجل الحفاظ على هذه البنية التحتية الجديدة. هذا يتطلب منا أن نغير نموذج التنمية الذي نتبعه لنفكر في الشراكات وليس «المستفيدين» والهيئة المتضمنة.

ستزيد هذه الإجراءات من النمو الاقتصادي العام لكن النمو الاقتصادي وحده لن يضمن التقليل الكافي والسريع من مشكلة سوء التغذية. يجب أن تكون سياسات النمو مدعومة بمداخلات تركز على التغذية مثل برامج تغذية مجتمعية وشبكات الأمان الشامل. عند النظر للمستقبل – أي ما بعد عام ٢٠١٥ – ستصبح شبكات الأمان الاجتماعي وسياسات الحماية الاجتماعية ضرورية جداً للتعامل مع مشكلات الجوع والفقر المتبقية في الدول النامية، يتطلب تمويل هذه الأعمال تحفيزاً مستمراً لعملية النمو وإيجاد مؤسسات جديدة – تتضمن أنظمة تأمين – التي من شأنها تعزيز قدرات الفقراء من أجل مواجهة مخاطر الدخل والصحة.

غير أن الحكم الرديء يمكنه إعاقة تنفيذ السياسات الملائمة والإصلاحات الاقتصادية وغالباً ما يفعل، ونتيجة للفساد ونقص الكفاءة أو ضعف المعلومات تفرض إدارة الحكم مشكلات جسيمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، يشير كثير من الخبراء هذه الأيام إلى فقد الرغبة السياسية بوجه خاص على المستويات الوطنية والدولية هو السبب في تعطيل محاولات التغلب على الجوع والفقر. وتبقى الطرق الدقيقة للتغلب على هذه العقبات غير واضحة لكنها بلا شك تتعلق بمنح المواطنين الفقراء الفرصة للتعبير عن أنفسهم وضمان مساءلة الحكومة، فأينما يكون الفقراء قادرين على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية تكون الحكومة متوافقة مع احتياجاتهم ومطالبهم.

ستصبح إجراءات السياسية
على الساحة الهامة
للإنتاجية الزراعية المستدامة
والأمن الغذائي والتغذية
أمور ضرورية للاستجابة
بصورة فعالة ومسؤولة
من أجل تحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية الجديدة.

إن التجارب الحديثة في البرازيل والصين وإثيوبيا والهند وأوغندا مع مشاركة جيدة من فقراء الريف في صياغة السياسة العامة وتنفيذها تشير إلى طرق جديدة لإعداد والقيام بالمبادرات الريفية، ونتج عن الاتجاه نحو اللامركزية وانتقال سلطة صنع القرار زيادة مشاركة الفقراء الريفيين في القرارات الخاصة بالتنمية الريفية.

كما تستمر الصراعات الدولية والداخلية في فرض تهديد على جهود الحد من الجوع والفقر، ومازال منع الصراع العنيف أو وقفه أمراً ضرورياً في كثير من الدول النامية التي تأمل في استقرار الأوضاع في المناطق الريفية وتحسين حياة مواطنيها الفقراء. فحيثما يوجد عنف ثائر وحرب، لا توجد فرصة أمام استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة المدفوعة بالتنمية الزراعية والريفية.

من التطورات الواعدة جذب استعراض التقدم – ومدى قصوره – في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة انتباه الرأي العالمي، كما تزداد النداءات الخاصة بالمساءلة وتبني أعمال لها تأثير فعلي على الأفراد بسبب هذا الانتباه. لا يمكن للحكومات ومنظمات المجتمعات المدنية والمشروعات الخاصة تجاهل النداءات بتقديم استجابة بعد الآن، وسيكون من الضروري وجود أعمال سياسية في الميادين الهامة للإنتاجية الزراعية المستدامة والغذاء والأمن الغذائي من أجل الاستجابة بفعالية ومسؤولية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

لمعرفة المزيد:

www.developmentgoals.org

www.unmillenniumproject.org

Shaohua Chen and Martin Ravallion. 2004. "How Have the World's Poorest Fared Since the Early 1980s?," Washington, D.C.: World Bank Development Research Group. www.worldbank.org/research/povmonitor/MartinPapers/How_have_the_poorest_fared_since_the_early_1980s.pdf

Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2003. *The State of Food Insecurity in the World.* Rome: FAO. www.fao.org/sof/sofi/index_en.htm

UN System Standing Committee on Nutrition. 2004. *5th Report on the World Nutrition Situation.* Geneva: SCN. http://www.unsystem.org/scn/Publications/AnnualMeeting

توثيقات الصور

كافة الصور المدرجة من يمين الصفحة إلى يسارها

صورة الغلاف © 2004 IFAD/Jim Holmes

صفحة ١
© 2004 IFAD/Louis Dematteis
© 2004 IFPRI/Carole Douglis
© 2004 Panos Pictures/Paul Lowe
© 2004 Panos Pictures/Giacomo Pirozzi

صفحة ٢
© 2003 IFAD/R. Grossman
© 2004 Panos Pictures/Caroline Penn

صفحة ٣
© 2004 Panos Pictures/Jim Holmes

صفحة ٤
© 2004 Panos Pictures/Paul Lowe

صفحة ٦
© 2004 IFAD/Anwar Hossain
© 2004 IFAD/Susan Beccio
© 2004 IFAD/Horst Wagner

صفحة ٧
© 2004 Panos Pictures/Fredrik Naumann

صفحة ٨
© 2004 IFAD/Anwar Hossain
© 2002 WHO/P. Virot

صفحة ٩
© 2004 Panos Pictures/Liba Taylor
© 2004 Panos Pictures/Sean Sprague

صفحة ١٠
© 1975 World Bank/Ray Witlin

صفحة ١١
© 2004 Panos Pictures/Sean Sprague
© 2002 WHO/P. Virot

صفحة ١٢
© 2004 IFAD/Franco Mattioli
© 2004 IFAD/Louis Dematteis
© 2004 IFAD/Anwar Hossain

صفحة ١٤
© 2004 Panos Pictures/Giacomo Pirozzi

صفحة ١٥
© 2004 Panos Pictures/Jacob Silberberg
© 2002 WHO/P. Virot

INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE

مقر المعهد
2033 K Street, NW
Washington, DC 20006-1002 USA
هاتف: ٥٦٠٠-٨٦٢-٢٠٢-١+
فاكس: ٤٤٣٩-٤٦٧-٢٠٢-١+
البريد الإلكتروني:
ifpri@cgiar.org

المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية في أديس أبابا
P. O. Box 5689
Addis Ababa, Ethiopia
هاتف: ٢١٥-٤٦٣-١-٢٥١+
فاكس: ٢٥٢-٤٦١-١-٢٥١+
البريد الإلكتروني:
ifpri-addisababa@cgiar.org

المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية في نيو ديلهي
CG Block, NASC Complex, PUSA
New Delhi 110 012 India
هاتف: ٠١٧٨-٥٥١٧ ١١ ٩١+
البريد الإلكتروني:
ifpri-newdelhi@cgiar.org

www.ifpri.org

يشغل **جواكيم فون براون** منصب المدير العام للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية؛ ويشغل **م. س. سواميناثن** منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة بحث م. س. سواميناثن M.S. Swaminathan Research Foundation ومنسق فريق العمل المعني بمشروع الألفية الخاص بالجوع ورئيس مؤتمرات بوجواش Pugwash للعلوم والشؤون العالمية، بينما **مارك و. روزجرانت** هو مدير إدارة البيئة والإنتاج التكنولوجي التابع للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

ISBN 0-89629-910-4

Copyright © 2005 International Food Policy Research Institute.
يمكن إعادة إنتاج أجزاء من هذه الوثيقة دون الحصول على إذن من المؤسسة على أن يكون ذلك بعلمها.
ومن أجل الحصول على إذن بإعادة الطبع يرجى الاتصال ifpri-copyright@cgiar.org.